

وزير المالية:

٢,٢ تريليون جنيه موازنة مصر فى العام المالى الجديد
آثرنا الإبقاء على مشروع الموازنة دون تغيير حتى لا نخالف المواعيد والاستحقاقات
الدستورية

إعادة تقدير الموقف بعد «الربع الأول» لإجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق مع «النواب»
استيفاء الاستحقاقات الدستورية لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمى
٢٥٨,٥ مليار جنيه للصحة وزيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع الحيوى
٧ مليارات جنيه

١٦,٣ مليار جنيه لدعم المبادرات الصحية و١١ مليار جنيه للأدوية و٧ مليارات
للعلاج على نفقة الدولة

تكليف ٢٥ ألف طبيب بمستشفيات الصحة وتمويل تعيين ٨٢٠٠
طبيب بالمستشفيات الجامعية والتعليمية

٢٤١,٦ مليار جنيه للتعليم قبل الجامعى و١٢٢ مليار جنيه للتعليم العالى
و٦٠,٤ مليار جنيه للبحث العلمى

٣٤ مليار جنيه زيادة فى الأجور لتحسين الأوضاع المالية للعاملين بالدولة

رفع حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٦٠٪ واستحداث شريحة اجتماعية ٢,٥٪

١,٥ مليار لحافز تطوير التعليم قبل الجامعى و١,٥ مليار جنيه لحافز الجودة بالجامعات

٢,٣ مليار جنيه لزيادة بدل المهن الطبية ٧٥٪ و٣٥٠ مليون جنيه
لرفع مكافأة أطباء الامتياز

١٧٠ مليار جنيه لسداد قسط فض التشابكات وأثر ضم الخمس علاوات..
للهيئة القومية للتأمينات والمعاشات

١٩مليارًا لصرف معاشات الضمان الاجتماعى و«تكافل وكرامة»

٨٤,٥ مليار جنيه لدعم السلع التموينية و٢٨,٢ مليار جنيه لدعم المواد البترولية

٥,٧ مليار جنيه لدعم ١٢٠ ألف وحدة إسكان اجتماعى و٣,٥ مليار جنيه
لتوصيل الغاز الطبيعى لـ ١,٣ مليون أسرة

زيادة الاستثمارات الحكومية إلى ٢٨٠,٧ مليار جنيه ودعم
تنشيط الصادرات إلى ٧ مليارات جنيه

نستهدف ضمان سرعة إعادة دورة عجلة الاقتصاد القومي وتوفير فرص عمل جديدة

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن موازنة العام المالي الجديد ٢٠٢٠/٢٠٢١، التي أقرها مجلس النواب، تبلغ ٢,٢ تريليون جنيه منها ١,٧ تريليون جنيه للمصروفات بزيادة ١٣٨,٦ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، لافتاً إلى أنه تم استيفاء الاستحقاقات الدستورية لإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي حيث بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المقررة لهذه القطاعات بما فيها الجهات الموازنية والهيئات الاقتصادية وبعض شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ٦٨٢,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤٥ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

أوضح أنه تم إعداد مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ إلى يناير ٢٠٢٠ بالتشاور مع ٦٥٠ جهة موازنية بمراعاة الالتزام بالاستحقاقات الدستورية لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي، على ضوء تقديرات المؤسسات الدولية للاقتصاد العالمي في يناير ٢٠٢٠، ومن بينها: أسعار البترول والقمح، وحركة التجارة الدولية، ومعدل التضخم العالمي، وغيرها من العوامل والمعاملات التي تؤثر على هذه التقديرات، مشيراً إلى أن الوزارة أثرت الإبقاء على مشروع الموازنة دون تغيير وتقديمه لمجلس النواب في الموعد الدستوري المحدد قبل نهاية مارس من كل عام، بحيث يتم إعادة تقدير الموقف بعد الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ثم إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق الكامل مع مجلس النواب، لأن الخيار الآخر كان إعادة تقدير مشروع الموازنة في ظل معطيات متقلبة وقد يترتب على ذلك إخلال بالمواعيد والاستحقاقات الدستورية.

قال الوزير، إن مخصصات قطاع الصحة في الموازنة الجديدة بلغت ٢٥٨,٥ مليار جنيه، بمراعاة زيادة الاستثمارات بمبلغ ٧ مليارات جنيه لدعم هذا القطاع الحيوي، وتكليف ٢٥ ألف طبيب بالمستشفيات التابعة بوزارة

الصحة بتكلفة مليار جنيه، وتدبير ٤٠٠ مليون جنيه لتعيين ٨٢٠٠ طبيب بالمستشفيات الجامعية والتعليمية، ودعم العديد من المبادرات الصحية بمبلغ ١٦,٣ مليار جنيه؛ بما يُسهم فى تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، لافتاً إلى زيادة بدل مخاطر المهن الطبية بنسبة ٧٥٪ بتكلفة ٢,٣ مليار جنيه، وزيادة مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه إلى ٢٢٠٠ جنيه بتكلفة تقدر بنحو ٣٥٠ مليون جنيه.

شدد الوزير على تقديم كل الدعم لقطاع الصحى بتوفير أى اعتمادات مالية إضافية خلال التنفيذ الفعلى أثناء العام المالى الجديد.

أضاف أن مخصصات قطاع التعليم قبل الجامعي بلغت ٢٤١,٦ مليار جنيه، والتعليم العالى ١٢٢ مليار جنيه، والبحث العلمى ٦٠,٤ مليار جنيه بما يُسهم فى استكمال المشروع القومى لتطوير منظومة التعليم والبحث العلمى، على النحو الذى يخلق جيلاً من المبدعين والمبتكرين.

أشار إلى أن الموازنة الجديدة تستهدف إصلاح هيكل الأجور من خلال حزمة من الإجراءات التي تسهم فى تحسين الأوضاع المالية للعاملين بالدولة بتكلفة إضافية ٣٤ مليار جنيه حيث بلغت المخصصات المقررة للأجور بالجهاز الإداري للدولة ٣٣٥ مليار جنيه، وسيتم خلال العام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً ودون حد أقصى، ومنح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بنسبة ١٢٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام، لافتاً إلى تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال إقرار حافز شهر إضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيهاً إلى ٣٧٥ جنيهاً شهرياً وفق المستويات الوظيفية، وتمويل حركة الترقيات لمن يستوفى القواعد المقررة.

أوضح أنه سيتم اعتباراً من أول يوليو المقبل، زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٦٠٪، حيث تم رفع حد الإعفاء الأساسي لكل ممول من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، إضافة إلى زيادة حد الإعفاء الشخصي لأصحاب المرتبات من ٧ آلاف جنيه إلى ٩ آلاف جنيه، وبالتالي سيكون الدخل السنوي لذوى المرتبات حتي ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب، مشيراً إلى استحداث شريحة اجتماعية جديدة لأصحاب الدخل المنخفضة التي يتراوح صافى دخلها السنوي من ١٥ إلى ٣٠ ألف جنيه بخلاف حد الإعفاء الشخصي بحيث تكون الضريبة عليها ٢,٥٪.

قال إنه تم تخصيص ١,٥ مليار جنيه لحافز تطوير التعليم قبل الجامعي لاستكمال تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي بالمدارس والمعاهد الأزهرية، كما تم تخصيص ١,٥ مليار جنيه لحافز الجودة بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية لاستكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

أضاف أنه تم تخصيص ١٧٠ مليار جنيه لسداد القسط المقرر للهيئة القومية للتأمينات والمعاشات ضمن اتفاق فض التشابكات متضمناً أثر ضم الخمس علاوات، و١٩ مليار جنيه لصرف معاشات الضمان الاجتماعي، وبرنامج «تكافل وكرامة»، مشدداً على تلبية أى اعتمادات مالية إضافية خلال التنفيذ الفعلي لبرنامج «تكافل وكرامة».

أشار إلى أن الموازنة الجديدة شهدت زيادة غير مسبوقه فى اعتمادات الأدوية حيث تم إدراج ١١ مليار جنيه للأدوية مقابل ٩,١ مليارات جنيه بموازنة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، و١,٧٥ مليار لدعم ألبان الأطفال، وتم رصد ٧ مليارات جنيه لبرنامج العلاج على نفقة الدولة، مقابل ٦,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، و١,١ مليار لسداد اشتراكات غير القادرين في نظام التأمين الصحي الشامل، إضافة إلى ٨٠٠ مليون جنيه لدعم التأمين الصحي للطلاب، والمرأة المعيلة، والأطفال دون السن المدرسى، والفلاحين.

أكد أن مخصصات برامج الدعم السلعي بلغت ١١٥,١ مليار جنيه منها: ٨٤,٥ مليار جنيه لدعم السلع التموينية، و٢٨,٢ مليار جنيه لدعم المواد البترولية بخفض قدره ٢٤,٨ مليار جنيه عن العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. قال إنه مراعاة للبعد الاجتماعي فى مجال نقل الركاب، تضمنت الموازنة ٣,٤ مليار جنيه لدعم نقل الركاب منها: ١,٨ مليار جنيه لهيئة نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية و١,٦ مليار جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط السكة الحديد، ومترو الأنفاق، ودعم الخطوط غير الاقتصادية بالسكة الحديد.

أضاف أن الموازنة تقدم دعماً ومنحاً لقطاعات التنمية بقيمة ٦,٤ مليار جنيه، منها: ٥,٧ مليار جنيه لدعم برنامج الإسكان الاجتماعى «١٢٠ ألف وحدة سكنية»، ودعم تنمية الصعيد، وفائدة القروض الميسرة، وصندوق مركبات النقل السريع، لافتاً إلى أن الموازنة تضمنت ٣,٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعى لـ ١,٣ مليون أسرة، و٧ مليارات جنيه لدعم تنشيط الصادرات بزيادة مليار جنيه عن العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

أشار إلى أنه حفاظاً على أصول الدولة وممتلكاتها، تضمنت الموازنة الجديدة تخصيص ١٤,١ مليار جنيه لبند الصيانة مقابل ١٢ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، موضحاً أن الموازنة الجديدة تضمنت زيادة الاستثمارات الحكومية إلى ٢٨٠,٧ مليار جنيه وزيادة الجانب الممول من الخزانة العامة بنسبة ٢٦,٤٪ عن العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، لتصل إلى ١٧٧ مليار جنيه مقابل ١٤٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، وهى أعلى قيمة زيادة شهدتها الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة والاستثمارات الحكومية بصفة عامة؛ وذلك لضمان سرعة إعادة دورة عجلة الاقتصاد القومى وتوفير فرص عمل جديدة.